وكيل وزارة البلديات:

أعمال التخريب تعيق تنفيذ مشروعات في بعض مناطق العاصمة

أكدت وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني أن الوزارة ماضية في تنفيذ مشاريعها في محافظة العاصمة وفق الخطة المحلية المرفوعة من قبل المجلس البلدي وذلك استناداً للموازنات المعتمدة، وأنها تؤكد استعدادها التام مع المجلس البلدي لبلدية المنامة للتعاون في ذلك الأمر.

ومن جهته، صرح الدكتور نبيل محمد أبوالفتح وكيل الوزارة لشئون البلديات بوزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني بأن الوزارة تؤكد حرصها التام على تنفيذ المشاريع بحسب الخطة المحلية الا ان بعض المشاريع تقع في مناطق تشهد اعمال التخريب والتكسير مما يعرقل مسيرة التنمية وتنفيذ تلك المشاريع، حيث افاد المقاولون للوزارة بتخوفهم من العمل بتلك المناطق.

والجدير بالذكر ان تلك المناطق شهدت استمرارية في اعمال التخريب والتكسير حيث استخدمت حاويات القمامة اضافة الى رمي المخلفات مما أعاق وجود بعض الخدمات، غير ان الوزارة من منطلق حرصها على تنفيذ خدماتها بأكمل وجه تؤكد عملها بشكل دءوب على استمرارها من دون توقف.

أما فيما يتعلق بمشاريع الوزارة التي تنفذها في منطقة العاصمة، فأكد أبوالفتح أن

○ وكيل البلديات .

الوزارة قامت بترسية عدد من المناقصات المتعلقة بإنشاء الحدائق في الحورة والقضيبية إضافة إلى أن الوزارة بصدد البدء بمشروع تطوير كورنيش الساحل الشرقي وكورنيش ساحل الملك فيصل. علاوة على ذلك، وقعت الوزارة على اتفاقية تطوير السوق المركزي بالمنامة بالتعاون مع القطاع الخاص.

وأكد أن الوزارة قامت بإنشاء عدد من الساحات الشعبية بعدد من المناطق، وشروعها كذلك في تنفيذ مشاريعها المتعلقة بتشجير وتجميل الطرق، إضافة إلى تنفيذ المشروعات التنموية في عدد من المناطق رغم ما تشهده تلك المناطق من أعمال التخريب وأبرزها الانتهاء من مشروع إعادة بناء البيوت القديمة، وتنفيذ طلبات مشروع تنمية المدن والقرى بفرعية الترميم وتركيب عوازل الأمطار.

وفيما يتعلق بالاستملاكات، قال أبوالفتح: «الوزارة قامت بحصر مجموعة من الأراضي بغرض الاستملاك وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية من أجل تخصيصها كمواقف للسيارات وأخرى من أجل المشاريع، ووضعت جدولاً زمنياً لذلك وفق الميزانيات المتاحة التي خصصت لها».

وبالنسبة الى المخططات التفصيلية للمخطط الهيكلي الاستراتيجي لمملكة البحرين ٢٠٣٠، أوضح ابوالفتح ان الوزارة بالتعاون مع المجلس البلدي لبلدية المنامة قد انتهت من تلك المخططات مما سيوفر المزيد من المشاريع الخدمية في محافظة العاصمة.

وفي نهاية تصريحه، دعا أبوالفتح المجلس البلدي لبلدية المنامة إلى تعزيز الشراكة المجتمعية من خلال نشر رسائل التوعية للفئات المخربة بأهمية الحفاظ على الممتلكات العامة وتحفيز أولياء الامور وحثهم على أهمية غرس روح الحفاظ على تلك الممتلكات والتي ستنعكس ايجابياً في دعم عجلة التنمية المستدامة، كما دعا أبوالفتح الى تعزيز مستوى التعاون والتنسيق مع المجلس البلدي لبلدية المنامة والذي من شأنه انجاز المزيد من المشاريع الخدمية والتي تخدم الوطن والمواطن.

○ د.إبراهيم الدوسري خلال إلقاء المحاضرة.

بدعوة من شرطة دبي

إبراهيم الدوسري يحاضر في المؤتمر العالمي لمنظمات التدريب

بدعوة من القيادة العامة لشرطة دبي متمثلة في اكاديمية شرطه دبي قام الدكتور إبراهيم بن خليفة الدوسري بإلقاء المحاضرة الافتتاحية الرئيسية في المؤتمر والمعرض العالمي للاتحاد الدولي لمنظمات التدريب وتنمية الموارد البشرية الثالث والاربعين الذي عقد في دبي في الفترة ٩ - ١٣ مارس ٢٠١٤ برعاية سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي لامارة دبي.

وكانت محاضرة الدكتور الدوسري بعنوان «القيادة في عصر المتغيرات» حيث استغرقت محاضرته مدة ساعة استخدم فيها وسائل التكنولوجيا الحديثة لتوصيل المعلومات الموثقة بالارقام والبحوث العلمية والعملية حيث استشهد بأمثلة عربية حديثة في فن التعامل والتأقلم مع المتغيرات العصرية منها السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية والعلمية.

حضر حوالي ٥٠٠ مشارك للاستماع لمحاضرة الدوسري ومنهم كبار المسئولين بحكومة دبي. حيث لاقت المحاضرة الاستحسان من الجميع لما يتميز به الدوسري من فن راق في الإلقاء حيث نافس بكل فخر المتحدثين الرئيسيين الاخرين من الولايات المتحدة الامريكية. حيث ركز في محاضرته على الناحية العملية في الاساليب الحديثة للقيادة وما يتناسب منها مع عاداتنا وتقاليدنا الخليجية وما يحثنا عليه ديننا الاسلامي من تسامح ورحمة ومواكبة المتغيرات العصرية.

الجدير بالذكر ان الوفد البحريني المشارك في هذا المؤتمر كان يربو على ٥٠ مشاركا يمثلون جمعية البحرين للتدريب وتنمية الموارد البشرية وهم يمثلون قطاعات مختلفة في البحرين. حيث كان الفريق البحريني كعادته متميزاً في ارتدائه شعار البحرين، كما أقامت شركة الخليج للبتروكيماويات حفل عشاء للوفد البحريني المشارك في المؤتمر تقديراً من الشركة لهذه المشاركة البحرينية المتميزة.

تجريم جماعات العنف الديني

بقلم:
وجدان فهد

ما ان أدرجت السلطات السعودية جماعة الاخوان المسلمين على قائمة المنظمات الارهابية والمتطرفة التي تحظر الانتماء إليها أو تأييدها، وكذلك تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام المعروف بـ«داعش» وجماعة الحوثيين في اليمن وجبهة النصرة و«حزب الله» في داخل المملكة، حتى سارعت جماعة الاخوان في مصر الى إصدار بيان نشرته على موقعها الرسمي استهجنت فيه القرار السعودي ونأت بنفسها عن مسألة التدخل في الشئون الداخلية للدول.

ووقوفا على ردة فعل الجماعة فإنه يمكن قراءة موقفها بحدسها على استشراف القرارات المستقبلية التي ستطولها من بقية الدول الخليجية العربية المؤيدة للمملكة العربية السعودية بثقلها وسياستها الخارجية، وتثق بقراراتها، فالواقع يؤكد ان جماعة الإخوان المسلمين قد خسرت مصر شعبا وخسرت السعودية تاريخا ومكانا وسوف تحتاج الى زمن طويل كي تستعيد الثقة مع العالم العربي بحكوماته وشعوبه.

وركونا الى الحقائق التاريخية فإن كل تيار اسلامي لا تقوم له قائمة بوطننا العربي إلا في مصر والسعودية ولذا جاء الاحتضان السعودي للإخوان على مدى ثمانين عاما أمرا طبيعيا في سياقه، ولكن هذه الجماعة أثبتت بمواقفها التاريخية مع أشقائهم العرب والمسلمين أنهم لم يكونوا على مستوى المسئولية حين ساندوا صدام حسين في احتلاله للكويت، كما انهم مارسوا أعمالا كثيرة ضد السعودية والإمارات والكويت، ومثل التعاون المريب بين القاعدة والإخوان والحرب الدائرة في سيناء ضد مصر وجيشها السقوط المدوي لكل جماعات العنف الديني في المنطقة.

لقد حدد القرار السعودي سلسلة أمور يشملها التجريم ومنها كل من يخلع البيعة لولاة الأمر أو يبايع أي حزب أو تنظيم أو تيار أو جماعة أو فرد في الداخل والخارج، كما يشمل القرار التحريض أو المشاركة القتالية في الدول الاخرى أو الافتاء بذلك. ويجرم القرار تأييد التنظيمات أو الاحزاب الواردة في القائمة بالدعم العيني أو المالي أو اظهار الانتماء اليها أو الترويج لها أو عقد اجتماعات تحت مظلتها، فضلا عن استخدام شعارات هذه التنظيمات عبر وسائل الاعلام بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد قرر سابقا معاقبة كل من يشارك في أعمال قتالية خارج المملكة بالسجن بين ثلاث سنوات وعشرين سنة انطلاقا من سدّ الذرائع ومنع الإخلال بالأمن والضرر بمكانة المملكة.

وحتى تضمن الدول العربية التخلص من الارهاب لا بد ان يتبع قرار التجريم لجماعات العنف الديني عدة خطوات أولها محاربة الارهاب في الخارج قبل الداخل ووضع سياسات وبرامج عمل للتعاون الدولي المستمر في مجال مكافحة الارهاب، وطبعا لا غنى عن تقوية الجوانب الاستخباراتية وتوفير كل الأجهزة التكنولوجية المتطورة في كل دولة على حدة لتتبع بؤر الارهاب ومصادر تمويله.

وتبقى الحقيقة شامخة ان الارهاب لا دين له ولا جنسية، وكل الشرائع والأديان السماوية بقيمها السمحة بريئة منه لأن دعوتها تصب في السلم والتعايش، بل هو ظاهرة عمادها السياسة المؤدلجة والتطرف ومواجهته تبدأ بالمكاشفة والمصارحة على من اقترف إثمه وتجريمه تشريعيا.

حفظ الله بلادنا واستقرارها لرخاء أبناء الأمة.

٨,٨ ملايين دينار كُلفة المشروعات المستقبلية بالمحافظة الشمالية

«الأشغال» تستعرض مشروعات الصرف الصحي في محافظتي الشمالية والجنوبية

كتب: وليد دياب

نظم قطاع الصرف الصحي بوزارة الأشغال لقاء مفتوحا صباح أمس تحت رعاية الوكيل المساعد للصرف الصحي بالوزارة خليفة إبراهيم المنصور، لتعريف المواطنين والمقيمين بالخدمات والمشاريع الحالية والمستقبلية التي تنفذها الوزارة في محافظتي الشمالية والجنوبية، ولاستعراض أهم مشاريع البنية التحتية التي تنفذها الوزارة في المحافظتين.

واستعرض قطاع الصرف الصحي بوزارة الأشغال مشروعات المحافظة الشمالية التي تتمثل في سبعة مشاريع منتهية وستة مشاريع قيد التنفيذ بالإضافة إلى ثلاثة مشاريع مستقبلية، كما تضمنت مشروعات المحافظة الجنوبية ثلاثة مشاريع منتهية ومشروعا واحدا قيد التنفيذ ومشروعا مستقبليا.

وتتضمن المشاريع قيد التنفيذ بالمحافظة الشمالية مشاريع الصرف الصحي بمنطقة كرانة والقرية والهملة وبوري، إضافة إلى محطة الهملة لمعالجة مياه الصرف الصحي والمرحلة الرابعة لشبكة الصرف الصحي بمنطقة سار، كما أن المشاريع المستقبلية تتمثل في شبكتي الصرف الصحي لمنطقتي باربار بكُلفة ٣ ملايين و٣٠٠ ألف دينار – ويبدأ العمل بها في ديسمبر ٢٠١٥ وينتهي في يونيو ٢٠١٨، وشبكة الصرف الصحي لمنطقة طشان بكُلفة ٧٢٠ ألف دينار ويبدأ العمل بها في مارس ٢٠١٥ وتنتهي في فبراير٢٠١٦، وأخيرا شبكة الصرف الصحي لمنطقة المالكية وكرزكان والمرحلة الثالثة بكُلفة ٤ ملايين و٨٠٠ ألف دينار ويبدأ العمل بها في أكتوبر ٢٠١٦ وتنتهي في سبتمبر ٢٠١٨.

وتتمثل المشاريع المنتهية في مشروع الصرف الصحي لمناطق شهركان وجد الحاج والمالكية، وتمديد خط تصريف مياه الصرف الصحي بمنطقة الجسرة، ومشروع تصريف مياه الأمطار المحدودة – الحزمة 2C، والمرحلة الثالثة لشبكة الصرف الصحي لمنطقة سار، ومشروع تصريف مياه الأمطار المحدودة – الحزمة 2B.

فيما تتمثل مشاريع الصرف الصحي في المحافظة الجنوبية في مشروع واحد قيد التنفيذ (مشروع مجاري الرفاع الشرقي E6)، وثلاثة مشاريع منتهية: مشروع تصريف مياه الأمطار المحدودة- الحزمة 2C، مشروع تمديد مصب مياه الصرف الصحي لمنطقة الدور، مشروع مصرف مياه الأمطار في الزلاق، وتتضمن المشاريع المستقبلية إنشاء محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الجنوبية الشرقية بمنطقة شمال ألبا ومن المتوقع البدء به في ٢٠١٤.

من جانبها أوضحت مديرة إدارة تخطيط ومشاريع الصرف الصحي المهندسة أسماء جاسم مراد أن قطاع الصرف الصحي يتكون من إدارتين: الأولى للتخطيط والمشاريع، والثانية للصيانة والتشغيل، حيث تهتم الأولى بتشغيل وتخطيط المشاريع القادمة وتنفيذها، والأخرى مسئولة عن تشغيل الجهاز وصيانته واستقبال الشكاوى حول المشاكل التشغيلية عبر الخط الساخن، كونها مسئولة عن تصليح المضخات ومحطات المعالجة.

وقالت في تصريح للصحفيين إن سبب توجه المشاريع إلى المحافظة الشمالية بشكل أكبر من الجنوبية، يعود إلى أن العمل على الأخيرة استمر طيلة عشر سنوات، ولم يتبق منها سوى منطقتي A7 وA6، في حين أن الشمالية كانت عبارة عن مناطق زراعية وتحولت إلى سكنية مؤخراً، لذلك حازت على عدد أكبر من المشاريع قيد التنفيذ، المتمثلة في محطات رئيسية وخطوط ناقلة.

وذكرت أن التحدي الذي يمر به قطاع الصرف الصحي يتمحور حول صب مياه الأمطار في البحر للمناطق القريبة منه، في حين يصعب ذلك على المناطق البعيدة عنه مثل محافظتي الشمالية والوسطى. لذلك تسعى الإدارة لإيجاد حلول أخرى لتلك المحافظتين.

وأوضحت مراد أن شبكات الصرف الصحي في المملكة تغطي ٩٥٪ من سكان البحرين، وتعتبر من النسب العالية في الوطن العربي، نافية ما يتردد عن إقامة مشروعات الصرف الصحي في المدن الجديدة بعد الانتهاء من بناء تلك المدن.

وأشارت إلى أن تقنية الأنفاق استخدمت في جزيرة المحرق بسبب صعوبة الحفر العميق، كما أنها توفر حلا لمشكلة التضييق على الحركة المرورية، عوضاً عن أنها تطور يضاف إلى رصيد المملكة التي قدمت خدمات الصرف الصحي منذ ٣٠ سنة، لذلك فإنها تسعى لضمان سلامة هذه الخطوط واستمراريتها طيلة عمرها الافتراضي، وإعادة تأهيلها لتغطي المدة المتاح لنا استخدامها، فنستعمل تقنيات مثل النفخ أو الإمداد الداخلي للأنابيب المتواجدة بالمناطق الحيوية تجنباً لعمليات الحفر، ما يجعلنا نتفادى كذلك أية عمليات تسريبات للمياه الجوفية داخل تلك الأنابيب الأرضية، إذ أن ضررها يكمن في قتلها للبكتريا الموجودة في مياه الصرف الصحي، ما يصعب على محطات المعالجة معالجتها.

وأضافت أن مياه الأمطار تصرف في البحر والصرف الصحي تصرف في محطات معالجة وهذا امتياز لمملكة البحرين.

وأوضحت أن قطاع الصرف الصحي استعرض مشاريع المحافظة الوسطى في وقت سابق، لافتة إلى أن لقاء أمس يعتبر الثاني من نوعه، بغرض استعراض المشاريع أمام الرأي العام، من المختصين والأهالي وأعضاء المجالس البلدية، لرصد الملاحظات وتسلم الشكاوى بشكل مباشر، وخلق نوع من التعاون المشترك.

○ خلال استعراض المشروعات.

خلال زيارته لمدينة حمد.. وزير البلديات:

تخصيص موقع لإقامة سوق شعبي وممشى وساحات وحدائق في سابعة الشمالية

قام وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني الدكتور جمعة بن أحمد الكعبي بزيارة تفقدية للدائرة السابعة في محافظة المنطقة الشمالية بمدينة حمد لتفقد احتياجاتها من الخدمات والتي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة.

ورافق الوزير خلال الزيارة النائب خالد المالود ومدير عام بلدية المنطقة الشمالية المهندس يوسف الغتم ورئيس رابطة أهالي مدينة حمد الشعبية جمال داود، وعدد من المسئولين وعدد من أهالي المنطقة.

وفي بداية الجولة تفقد وزير البلديات الاحتياجات العامة للدائرة السابعة بمدينة حمد مشيداً بالجهود التي يبذلها النواب عموماً وسعيهم الدائم لتقديم الخدمات للمواطن البحريني بأفضل المستويات ومقدراً الدور المهم الذي يضطلع به أعضاء مجلس النواب وأعضاء المجالس البلدية في متابعة الأمور الخاصة بأهالي المناطق المختلفة للمملكة.

كما أشاد الوزير بالمتابعة المتواصلة من قبل النائب لشئون المواطنين في الدائرة السابعة بالمنطقة الشمالية، مؤكداً الحرص الذي توليه القيادة في البلاد من أجل ضمان التعجيل بالمشاريع الحيوية التي تخدم الحياة اليومية للمواطنين بمختلف مدن وقرى المملكة، مشيراً إلى حرص وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني على تلبية احتياجات المواطنين من خلال التواصل معهم ومع ممثليهم والوقوف على مستلزماتهم، وسعياً منها في بذل الجهود لتحقيق متطلباتهم ودراسة اقتراحاتهم.

واستعرض الوزير ميدانياً مع النائب ومسئولي الوزارة عدداً من المقترحات التي تزمع الوزارة تنفيذها في مختلف مجمعات مدينة حمد، وعرض النائب عدداً من احتياجات أهالي الدائرة السابعة بالمحافظة الشمالية من المشاريع والخدمات البلدية الخاصة بإنشاء حدائق وساحات شعبية بالإضافة إلى استعراض بعض المشاريع الأخرى الخاصة بالبنية التحتية في المنطقة

وأكد الوزير الكعبي أن الوزارة ماضية في تنفيذ مشاريعها المتعلقة بالحدائق والمنتزهات وفق الخطة الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الوزارة في زيادة الرقعة الخضراء بمختلف مناطق المملكة، وتطوير وتجميل جميع مناطق المملكة والعمل على زيادة المساحات المزروعة والاهتمام بتشجير الشوارع الرئيسية والفرعية.

مشيدا بأهمية الدور الذي يقوم به النواب وأعضاء المجالس البلدية لرفع كفاءة الخدمات وتحسينها في مملكة البحرين، مشيرا إلى أهمية دور المجالس البلدية في تسريع وتيرة النهضة العمرانية والتنموية التي تشهدها المملكة وإسهاماتها الواضحة في تطوير مستوى ونوعية الخدمات المقدمة إلى المواطنين.

وأشار الوزير إلى أن التعاون المشترك بين بلدية المنطقة الشمالية وممثلي المنطقة أسهم بشكل واضح في الانتهاء من العديد من المشاريع في المنطقة، مشيراً إلى أن الوزارة مستمرة في إنجاز المشاريع المتبقية وفق الخطة الطموحة بدعم من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء.

مشيراً إلى أن وزارة شئون البلديات والتخطيط العمراني حرصت وبتوجيهات من القيادة الرشيدة على العمل وفق خطة استراتيجية طموحة تحقق التنمية المستدامة في مختلف المناطق، ملبية للرؤية الاقتصادية والاستراتيجية الوطنية ٢٠٣٠ومستندة على الخطط المحلية للمجالس البلدية التي تمثل حلقة الوصل مع المواطنين كأحد روافد المشروع الوطني لحضرة صاحب الجلالة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، ومن منطلق حرص وزارة البلديات وبالتعاون مع المجالس البلدية الخمسة على تنفيذ الحدائق، يأتي إنشاء وتطوير الحدائق العامة والمنتزهات في مختلف محافظات مملكة البحرين باعتبارها مواقع عائلية تسهم في تربية النشء وتوفير المساحات المطلوبة للترفيه العائلي.

وخلال اللقاء، أكد وزير شئون البلديات والتخطيط العمراني أن الوزارة ومن ضمن خططها التنموية فإن منطقة مدينة حمد من المناطق التي ستشهد نقلة نوعية على مستوى الخدمات المقدمة، وخاصة أن هناك مجموعة من المشاريع قد تم طرحها في مناقصة وعلى رأسها إنشاء عدد من الحدائق إضافة إلى إنشاء عدد من الساحات الشعبية والملاعب.

وذكر أن المخططات الخاصة بمدينة حمد راعت جوانب عدة وعلى رأسها إيجاد سوق شعبي يخدم أهالي المنطقة، إضافة إلى تطوير بعض المرافق الحيوية كالحدائق والمنتزهات، علاوة على ذلك إنشاء ممشى رياضي.

وأشار إلى أن جميع المقترحات المرفوعة من قبل أهالي منطقة مدينة حمد سيتم تنفيذها بعد استكمال جميع الدراسات وموافقة الجهات المعنية، وبعضها سيتم تنفيذها على الفور والتي تدخل ضمن اختصاصات الوزارة وعلى رأسها الساحات الشعبية والحدائق وإنشاء جسور المشاة.

وقد وجه الوزير المسئولين بالوزارة إلى سرعة تنفيذ بعض الطلبات ودراسة الطلبات الاخرى وتنفيذها في القريب العاجل، كما أكد أن مشروع المركز التجاري عند الدوار ١٧ قائم وفي مراحله النهائية للتنفيذ حيث يتم التنسيق مع عدد من المستثمرين للمشاركة في تمويل مثل هذه المشاريع ودعم برامج التنمية والتطوير في البلاد.

وأعرب النائب خالد المالود عن تقديره لتلبية الوزير للزيارة واستجابته لسرعة تحقيق وتنفيذ الطلبات المقدمة من اهالي الدائرة السابعة كما تقدم بالشكر إلى رجالات مدينة حمد وخاصة ممن حضروا اللقاء مع الوزير ومن بينهم الدكتور محمد خنجي والشيخ عبدالرحمن مسامح وجمال داود رئيس رابطة أهالي مدينة حمد الشعبية.

○ وزير البلديات خلال الجولة التفقدية.